

الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في

إطار الحوكمة الفعالة

—دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية—

د. بونوالة ريم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار— عنابة

rvm_fe@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر التمويل الأصغر وسيلة فعالة لمكافحة الفقر في الدول النامية من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل، إلا أن الطريقة المثلى لتحقيق ذلك أثارت جدلا كبيرا بين الرفاهيين الذين يؤكدون على ضرورة أن يوجه التمويل الأصغر لخدمة شديدي الفقر، أي التركيز على عمق الوصول، والمؤسستيين الذين يركزون على اتساع الوصول، ويؤكدون على ضرورة تحقيق مؤسسات التمويل الأصغر للاستدامة المالية.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة لتحليل مدى قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على التوفيق بين الأداءين المالي والاجتماعي وذلك في إطار الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة. ولتحقيق ذلك، تم التطبيق على عينة تتكون من عشرين مؤسسة تمويل أصغر تنتمي إلى سبعة بلدان عربية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات. وبينت النتائج، من ناحية كفاءة العمليات الداخلية، أن غالبية مؤسسات العينة توفق بين الأداءين، لكن تبقى الظروف المحيطة تعترض فئة أخرى من مؤسسات التمويل الأصغر العربية، مما يستوجب مشاركة كل الأطراف الفاعلة في هذه الصناعة سيما الحكومات والجهات المانحة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التمويل الأصغر، الحوكمة، الأداء المالي، الأداء الاجتماعي، تحليل مغلف البيانات.

Résumé

La microfinance est un moyen de lutte contre la pauvreté dans les pays en développement (PED), à travers le financement des activités génératrices de revenus des ménages pauvres. Toutefois, la meilleure manière d'aider les pauvres à avoir accès aux services financiers suscite d'intenses débats entre deux écoles de pensée opposées : «les welfarists» qui considèrent la microfinance comme étant un moyen clé pour réduire la pauvreté des plus pauvres et « les institutionnaliste» qui s'intéressent à l'atteinte du plus grand nombre de pauvres et à la durabilité financière des institutions de microfinance (IMFs).

Toutefois, ces deux approches constituent les deux extrémités d'un spectre à l'intérieur duquel cette étude vise à analyser la capacité des IMFs à afficher une bonne performance financière tout en ayant une portée sociale élevée dans le cadre de la bonne gouvernance. En appliquant conjointement la méthode d'évaluation de performance connue sous l'acronyme DEA (Data Envelopment Analysis), en termes de l'efficacité des processus internes, les résultats montrent que 13 IMFs sur un échantillon total de 20, à la fois financièrement et socialement performantes, mais l'environnement externe handicape la convergence entre ces deux performances pour les reste des IMFs de l'échantillon, ce qui exige la participation de tous les acteurs de l'industrie, en particulier les gouvernements et les donateurs.

Les mots clés : institutions de microfinance, gouvernance, performance financière, performance sociale, DEA.

المقدمة:

أنشأ الرواد الأوائل التمويل الأصغر^(□) من منطلق الرغبة في تحسين حياة الفقراء، فكان أقرب إلى المساعدة منه إلى النشاط التجاري، حيث تمثلت مؤسساته أساساً في منظمات غير حكومية منفصلة عن النظام المالي الأوسع. وفي التسعينات فقط، بدأ الوضع بالتغيير عندما بدأ المجتمع الدولي يرى أهمية التركيز على المؤسسة واستمراريتها، في سبيل إنشاء نماذج مستدامة وقابلة للتطوير لتقديم الخدمات المالية المناسبة للفقراء.

لقد تمكنت مؤسسات التمويل الأصغر من تحقيق تطور مالي بمستوى آخذ بالتحسن تدريجياً، ونجحت أكثرها تطوراً في تغطية مصاريف عملياتها من خلال الدخل المتأتي من طرح المنتجات المالية، وإن تلك المؤسسات التي سعت إلى زيادة عدد زبائنها بشكل كبير، وفي بعض الأحيان سعت إلى توسيع أنواع المنتجات المطروحة في هذا القطاع، قد حولت توجهها إلى مصادر التمويل الخاصة، وقامت بتأسيس مؤسسات مالية مسجلة ومرخصة قانونياً لهذا الغرض. وبما أن تحقيق الأرباح مكوّن رئيسي لجذب رأس المال الخاص، فإنه يتعين على هذه المؤسسات استخدام المبادئ التجارية لتحقيق الغايات الاجتماعية، مما يجعلها تواجه مهمة صعبة في الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي، ومؤسسات التمويل الأصغر العربية ليست بمنأى عن ذلك.

انطلاقاً مما تقدم تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الآتي:

هل توفق مؤسسات التمويل الأصغر العربية بين الأداءين المالي والاجتماعي؟

ويهدف الإحاطة بجوانب هذه الإشكالية نعتمد في تحليلها على محورين

أساسيين هما:

- الأهداف المالية والاجتماعية في التمويل الأصغر: بين الجدلية والتكاملية

- تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر العربية

أولاً- الأهداف المالية والاجتماعية في التمويل الأصغر: بين الجدلية والتكاملية

1- الجدول القائم حول التمويل الأصغر:

بعدما كان الهدف الرئيسي للتمويل الأصغر هو زيادة الوصول للفقراء سواء من حيث الاتساع أو العمق، أصبح التركيز منصبا على الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر، ومن هذا المنطلق بدأ الجدول بين الرفاهيين أصحاب النزعة الاجتماعية والمؤسساتيين أصحاب النزعة التجارية بحثاً عن السبل الواجب اتباعها ليضطلع التمويل للأصغر بدوره في تقليل الفقر كاملاً غير منقوص. وقد عبر (2000) Morduch عن هذا الجدول الكبير بانشقاق التمويل الأصغر

«Microfinanceschism»، نظرا لاعتقاد كل فريق أن أهدافه لا تتوافق كليا مع أهداف الآخر.

أ- مقارنة الرفاهية «أنصار مكافحة الفقر»:

تركز على عمق الوصول (depth of outreach) أي مستوى فقر الزبائن، وذلك بالتأكيد على أن التمويل الأصغر وُجد ليستهدف شديدي الفقر الذين تقل مداخيلهم بـ 50% عن مستوى خط الفقر (1 دولار في اليوم للفرد)، ويهدف إلى تحسين شروط حياتهم، ويغلب على مؤسسات التمويل الأصغر في ظل هذه المقاربة الطابع التضامني فتأخذ شكل منظمة غير حكومية أو تعاونية، وقد سادت هذه الرؤية في الثمانينات من القرن الماضي، باعتبار أن التمويل الأصغر أداة أدمجت ضمن برامج مكافحة الفقر والتعرض للمخاطر وتحسين رفاه الفقراء^(□).

لا ينصب تركيز الرفاهيين على مؤسسة التمويل الأصغر وإنما على الزبائن^(□)، من خلال تقييم معدلات الوصول وتحليل الأثر^(□)، حيث يؤكدون على عرض منتجات التمويل الأصغر بمعدلات فائدة منخفضة نسبيا، وأن تلقي الإعانات بشكل مستمر أمر لا بد منه^(□). ولقد خُلف تطبيق مبادئ هذه المقاربة معدلات سداد تقل عن 50% وتكاليف تشغيلية جد مرتفعة، مما أدى إلى فشل بعض مؤسسات التمويل الأصغر رغم اعتمادها على دعم الجهات المانحة. وتكمن المشكلة في عدم القدرة على الاستمرار والاستدامة مما يعوق قدرتها على خدمة الفئة المستهدفة، ومن هنا ينتقد المؤسسيون الرفاهيين^(□).

ب- المقاربة المؤسسية «أنصار الاستدامة»:

ظهرت في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وهي تركز على اتساع الوصول (breadth of outreach) إلى الزبائن أي على عدد الزبائن الذين تم الوصول إليهم، باعتبار أنه إذا لم يكن النظام قادرا على رفع عدد الزبائن الذين يصل إليهم، يكون قد فشل في تحقيق هدف تقليص الفقر^(□).

يبدأ المؤسسيون من الافتراض الأساسي والمثبت أن المستقبل الذي سيظل معتمدا على الجهات المانحة والحكومات هو مستقبل ستتوفر فيه الخدمات لأعداد محدودة من

الزبائن، وذلك لأنهم لن يقدموا الدعم الكافي للوصول للأعداد الكبيرة من الزبائن المستهدفين، كما أن دعمهم للتمويل الأصغر لن يطول لأجل غير مسمى. وتعد المؤسسات المدعومة غير فعالة، غير قادرة على الابتكار ودمج تكنولوجيات حديثة وغير قادرة على الوصول إلى مدى كبير^(□)، وبالتالي تتمثل الطريقة الوحيدة لتجاوز هذه الصعوبة في جذب مصادر تمويل خاصة، ويتطلب ذلك تسيير صارم، شفاف وكفء وكذا أن تسعى مؤسسة التمويل الأصغر لتحقيق الربح^(□). وغالبا ما تكون مؤسسات التمويل الأصغر التي تتماشى مع المقاربة المؤسساتية مؤسسات مالية أو مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر خاضعة للوائح التنظيمية التي تعمل بمنطق المردودية، بالإضافة إلى البنوك التجارية التي اخترقت سوق التمويل الأصغر^(□□).

رغم اجتهادات المؤسساتيين الرامية إلى بناء قاعدة صحيحة تتبعها مؤسسات التمويل الأصغر لتحظى بالاستدامة لتقليل الفقر، إلا أنها كانت محل انتقاد فيما يتعلق بالفئة المستهدفة والتي تشمل أصحاب المؤسسات المصغرة القريبين جدا من خط الفقر (2 دولار يوميا)، المتمركزين جغرافيا. وتفرض مؤسسات التمويل الأصغر معدلات فائدة مرتفعة بما فيه الكفاية لضمان الاستقلالية المالية^(□□).

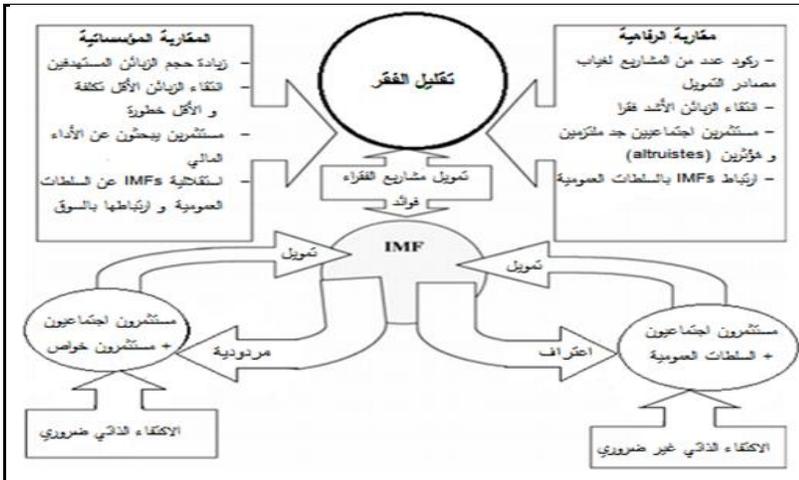
2- مقارنة الرفاهية والمقاربة المؤسساتية: نظرة تكاملية

رغم استمرار الجدل بين الرفاهيين والمؤسساتيين حول العديد من النقاط في مجال التمويل الأصغر، إلا أن النظرة الفاحصة لحجج كلتا المقاربتين قد تساعد على إزالة سوء الفهم، ويمكن أن يكون النقاش وسيلة للإبداع الذي سيساهم في دفع عجلة صناعة التمويل الأصغر قدما.

في مقارنة الرفاهية، وباعتبار التمويل الأصغر نشاطا غير قائم على السعي إلى تحقيق الربح، وإنما إلى تحقيق المنفعة الاجتماعية، وبتحويلها لهذا النشاط، لا تنتظر الجهات المانحة مردودية مرتفعة على استثماراتها، وعليه بإمكان مؤسسات التمويل الأصغر أن تركز على شديدي الفقر، بإهمال التكاليف المترتبة عن القروض ذات المبالغ الصغيرة جدا، وبهذه الطريقة سيسمح نشاط مؤسسات التمويل الأصغر بتخفيف الفقر المدقع فورا.

أما في المقاربة المؤسساتية، فبإمكان مؤسسات التمويل الأصغر أن تفضل اختيار تمويل الأفراد الأقل فقرا، الذين بإمكانهم إنشاء مشاريعهم مما لا يسمح فقط بضمان نشاطهم الخاص، وإنما بخلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه العام. وفي هذا السياق، تعتبر المردودية المالية عاملا من عوامل استدامة مؤسسة التمويل الأصغر مهما تغيرت السياسة الاقتصادية المحيطة بها، ومفتاح لتوسيع مصادر التمويل، مما يسمح لها بتنمية نشاطها وبالوصول إلى شريحة أوسع من الزبائن. ويمكن أن تؤدي الحاجة لضمان الحد الأدنى من المردودية المالية للمستثمرين بمؤسسات التمويل الأصغر إلى إعادة النظر في أسلوب انتقاء المشاريع الممولة، وبالتالي الاقتراب من أساليب تسيير البنوك التجارية، وقد يترتب عن ذلك استبعاد شديدي للفقراء من برامج التمويل الأصغر، رغم أنه وُجد ليوجّه إليهم. يمكن وصف مقاربة الرفاهية والمقاربة المؤسساتية بأنهما طريقتان لبلوغ نفس الحقيقة، قصد تحقيق ذات الهدف المتمثل في الحد من الفقر، كما هو موضح في الشكل رقم 1، فالرفاهيون والمؤسساتيون يتقاسمون نفس الاهتمام بأن المقاربة البديلة تهدد الهدف المشترك العام المتمثل في تقليل الفقر^(□□).

الشكل رقم 1 : تكامل مقاربة الرفاهية والمقاربة المؤسساتية



source : Christine N. etAyi A., (2009): L'autosuffisance des institutions de microfinance est-elle une nécessité? » Contributions à un débat clef de l'économie financière, **Humanisme et Entreprise** (Vol. 2, N° 292), p. 71.

بدلا من معارضة المقاربتين جذريا، لابد من الانتفاع مما قد يتولد عن التكامل بينهما، فمن المفترض أن يتموقع التمويل الأصغر تحديدا عند تقاطع هاتين المقاربتين بالجمع بينهما، فمقاربة الرفاهية والمقاربة المؤسساتية لا تمثلان نموذجين لهيكله التمويل الأصغر لابد من الاختيار بينهما، وإنما مرحلتين من مراحل تطور التمويل الأصغر^(□□). فإذا كان انطلاقا من مقاربة الرفاهية يمكن التخفيف الفوري من حدة الفقر باستهداف شديدي الفقر، فإن توسيع مصادر التمويل أصبح ممكنا بفضل المقاربة المؤسساتية مما يمكن مؤسسة التمويل الأصغر من أن تكون مستدامة، ومن ثم يتحسن الرفاه العام. مما سبق يخلص القول إلى أنه لا يتعين على مؤسسة التمويل الأصغر أن تختار بين مهمتها الاجتماعية وأهدافها المالية، وإنما يجب أن تسخر الثانية لخدمة الأولى. وفي هذا الصدد يُعتبر الوصول والاستدامة وجهين لعملة واحدة، لا يصلح أحدهما إلا بوجود الآخر، أي أنهما متكاملتان، فالاستدامة تخدم الوصول بلا شك، ومن خلال مستويات الاستدامة العالية وحدها استطاعت مؤسسات التمويل الأصغر الحصول على الأموال التي مكنتها من خدمة أعداد كبيرة من الزبائن الفقراء، ومعنى ذلك أن للتمويل الأصغر في واقع الأمر هدف واحد ألا وهو الوصول، أما الاستدامة فهي مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وليست غاية في حد ذاتها، حيث تتوقف قيمة الاستدامة على مدى ما تجلبه لزبائن التمويل الأصغر من منافع.

3- الحوكمة كأداة لتحقيق المهمة المزدوجة للتمويل الأصغر

انتشر مصطلح الحوكمة في أدبيات التمويل الأصغر منذ سنة 1996، ويعني: "العملية المستخدمة من طرف مجلس الإدارة لمساعدة المؤسسة على انجاز مهمتها، وحماية أصولها على مر السنوات"⁽¹⁾، فالهدف من تكوين مجلس الإدارة هو توفير الإشراف، وتحديد الاتجاه لمديري المؤسسة، ويقوم المجلس بمهمته هذه نيابة عن طرف ثالث هو حاملو الأسهم في حالة المؤسسات التي تهدف للربح، وبسبب عدم وجود ملاك، في حالة المؤسسات التي لا تهدف للربح، فليس من السهل تحديد هذا الطرف الثالث، وإن يكن قد أُصطلح على تحديده بحيث يشمل الزبائن، الموظفين، المجلس

والجهات المانحة للمؤسسة^(□□)، فالحوكمة تشمل جميع الآليات التي يحدد بها ذوو العلاقة رسالة التمويل الأصغر ويراقبونها.

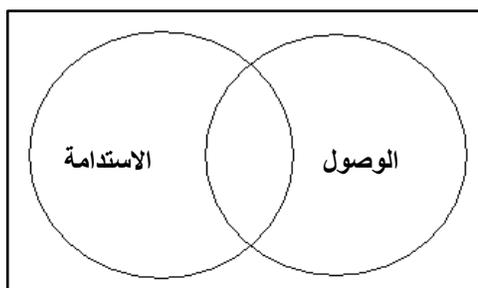
وقد اكتسبت الحوكمة أهمية متزايدة في مجال التمويل الأصغر لأسباب عدة، فعندما توسع مؤسسات التمويل الأصغر نطاق عملها، يزداد حجم محافظها وأصولها، وهو ما يتطلب التأكد من إدارة هذا النمو بشكل فعال المزيد من إسهام مجلس الإدارة والتزامه. علاوة على ذلك، ازداد عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي أصبحت منظمة، والتي تحمل مسؤوليات وتحديات أي هيئة منظمة، ولعلَّ اجتذاب ودائع من المدخرين وأموال المستثمرين هو أكثر التحديات أهمية وهو يتطلب إرشاد أكبر. وبما أن مؤسسات التمويل الأصغر تعمل في أسواق تتسم بالتنافسية المتنامية، فقد أصبح الحفاظ على الحصة السوقية أو تعزيزها عنصراً مهماً في هدفها الاستراتيجي⁽¹⁵⁾.

وتعتبر المهمة المزدوجة لمؤسسات التمويل الأصغر من أهم المسائل التي تطرحها عمليات التمويل الأصغر والتي تتطلب تحليلاً مفصلاً وإدراجاً في إطار مناقشة الحوكمة في مجال التمويل الأصغر، حيث يتأثر مدى تركيز مؤسسات التمويل الأصغر على كل من الاستدامة والوصول إلى الزبائن الفقراء بشكل مباشر بتركيبة مجالس الإدارة التي يمكنها من خلال ما تتخذه من قرارات وسياسات استراتيجية، توجيه المؤسسات نحو تحقيق ربحية عالية، وفي نفس الوقت الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الفئة المستهدفة. وفي الواقع، يمكن تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر بناءً على كيفية تحديدها لرسالتها إلى ثلاث فئات يمكن تجسيدها في الشكل رقم 2.

تمثل الدائرة الأولى من الشكل رقم 2 فئة الوصول، معرفة بعدد الزبائن الذين تم الوصول إليهم ومستواهم الاقتصادي، وتحدد الدائرة الأخرى من نفس الشكل فئة الاستدامة، التي تقاس غالباً بالعائد الإيجابي على الأصول، بينما يمثل التداخل بين الدائرتين الفئة التي توفق بين الوصول والاستدامة. وتقع معظم المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال التمويل الأصغر ضمن دائرة الوصول، وبالنسبة لهذه المؤسسات فالنجاح في تحقيق رسالتها يقاس بعدد الزبائن الذين تخدمهم ومستواهم الاقتصادي. وبالرغم من أن كثيراً من المنظمات غير الحكومية غير مكثفة ذاتياً مالياً، فإن بعضها قد

جعلت من تحقيق الكفاية الذاتية المالية هدفاً تسعى إليه مثلما تسعى إلى تحقيق الوصول. أما المنظمات غير الحكومية الناشطة في التمويل الأصغر، والتي تحولت إلى مؤسسات تسعى إلى الربح فعليها أن تتجاوز ذلك بتحقيق الكفاية الذاتية المالية، وأن تتضمن تحقيق الأرباح في مهمتها. فمؤسسات التمويل الأصغر الجديدة التي تسعى إلى الربح بالإضافة إلى عدد صغير من المنظمات غير الحكومية لديها مهمة مزدوجة، وبالتالي فهي تقع ضمن التقاطع بين دائرتي الاستدامة والوصول. أما في دائرة الاستدامة، فنجد الداخلين الجدد إلى مجال التمويل الأصغر، وهي البنوك التجارية والشركات المالية، وهي تهتم بالتمويل الأصغر أساساً بسبب إمكانية تحقيق الأرباح، إن مثل هذه المؤسسات تسعى إلى تغطية الزبائن فقط بالقدر الذي يحقق لها الربح ويوسع السوق التي تعمل فيها.

الشكل رقم 2: المهمة المزدوجة لمؤسسات التمويل الأصغر



المصدر: راشيلروك، ماريا أوتيرو و صونيا سالتزمن، (1998): المبادئ والممارسات في

حوكمة الائتمان الأصغر، أكسيون انترناشيونال، ص 35.

<http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-principles-and-practices-in-governing-of-microcredit-24587.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2012/01/30.

يصبح تحقيق التوازن في المهمة المزدوجة أكثر تعقيداً عندما لا يكون العمل في التمويل الأصغر هو مجال العمل الوحيد أو الرئيسي للمؤسسة، وينطبق ذلك على المنظمات غير الحكومية الناشطة في التمويل الأصغر إضافة إلى القيام بالرعاية الصحية

ومحو الأمية وغيرها من البرامج الاجتماعية، كما ينطبق على المؤسسات المالية المرخصة قانوناً، والتي لا يكون التمويل الأصغر مجالها الرئيسي، وفي مثل هذه الأوضاع قد لا تكون قضايا التمويل الأصغر ممثلة في مجلس الإدارة بالمستوى الملائم أو الكافي، الأمر الذي يترك شؤون التمويل الأصغر في بعض الحالات في يد مدير التمويل الأصغر ليتعامل مع الاستراتيجيات أو السياسات. وباختصار فإن وظيفة حوكمة التمويل الأصغر يعهد بها إلى الموظفين، وفي مثل هذه الحالات أيضاً قد تقوم مجالس الإدارة في المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات المالية بتوجيه أرباح وحدة التمويل الأصغر لتغطية العجز في البرامج الاجتماعية، أو للقيام بنشاطات اقتصادية أخرى، الأمر الذي يضع حدوداً لقدرة المؤسسة على تحقيق تغطية كبيرة للزبائن وريحية أعلى.

إن مجلس الإدارة من خلال تركيبته والأولويات التي يضعها، يحدد بشكل مباشر المدى الذي تسعى فيه مؤسسة التمويل الأصغر للحفاظ على تركيزها المزدوج على الاستدامة والوصول إلى الزبائن، والوضع المثالي للمؤسسات التي تحاول التوصل إلى توازن هو أن يتم تشكيل مجالس الإدارة من أعضاء يمثلون شخصياً هذا التوازن، وفي غياب مثل هؤلاء الأفراد قد تعتمد المؤسسات إلى أن تشغل المقاعد في مجلس الإدارة بأعداد تتساوى نسبياً في ميلها نحو الاتجاهين. فمن الناحية التجارية يكون رجال الأعمال والمصرفيين هم الأقدر على ضمان كفاءة العمليات التجارية وتحقيقها للأرباح، ولتمثيل الجانب الاجتماعي فإن آخرين يمكنهم التركيز على تغطية الزبائن كالأكاديميين أو قادة المجتمعات المحلية.

ويُجسد الشكل التالي المقاربة التكاملية التي تقدر أهمية المهمة الاجتماعية وتحقيق الربح بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر على حد سواء:

الشكل رقم 3: الموازنة بين الربحية والوصول

↑ الربحية	ربحية أكبر تغطية زبائن منخفضة	ربحية أكبر تغطية زبائن أوسع
	ربحية منخفضة تغطية زبائن منخفضة	ربحية منخفضة تغطية زبائن أوسع
		→ تغطية الزبائن

المصدر: راشيلروك، ماريا أوتيرو وصونيا سالتزمن، (1998): المبادئ والممارسات في

حوكمة الائتمان الأصغر، أكسيون انترناشيونال، ص 38.

<http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-principles-and-practices-in-governing-of-microcredit-24587.pdf>

بتاريخ 2012/01/30.

يتعين على مجلس الإدارة الفعال أن يسعى من خلال قراراته وسياساته الاستراتيجية، إلى توجيه مؤسسة التمويل الأصغر نحو ما تمثله مساحة المربع المظللة، بحيث تحقق أكبر قدر من الربحية وتغطي الزبائن بشكل أوسع.

ثانياً- تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر العربية

1- الإطار النظري لتقييم الأداء والأسلوب المستخدم

أ- تعريف الأداء وتقييم الأداء: يمكن تعريف الأداء بأنه: "القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، أو هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"^(□□). فالأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما: الكفاءة والتي تعني استعمال الموارد دون هدر أو تبذير، والفعالية والتي تعني انجاز ما ينبغي انجازه بنجاح ومثابرة. أما الأداء الاجتماعي فيشمل العملية الكاملة التي ينشأ من خلالها الأثر، انطلاقاً من تحليل الأهداف المعلنة

لمؤسسة التمويل الأصغر، وصولاً إلى الأثر متضمناً تقييم الأنظمة والأنشطة الداخلية، المخرجات والنتائج (□□).

أما تقييم الأداء فيعتبر مقياساً أو حكماً على نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، وهو من العناصر الأساسية في عمليات الإدارة، حيث يوفر المعلومات الضرورية عن الأنشطة المختلفة في المؤسسة، ويبين نقاط القوة والضعف فيها لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تحديد الأهداف المستقبلية. ويعد تقييم الأداء أشمل وأدق من قياس الأداء لأنه لا يعني فقط بيان النتائج، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليل النتائج والتأكد من أنها تسير وفقاً للأهداف المقررة ووضع الحلول للانحرافات (□□).

من المفترض أنه لا يوجد أي تناقض بين أهداف التمويل الأصغر المالية والاجتماعية، لكن في الواقع تبقى طبيعة العلاقة بين الأداءين المالي والاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر محل تساؤل وبحث. وللإجابة عن هذا التساؤل، سيتم التطبيق على عينة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية من خلال تقييم وضعيتها أدائها. ويُعتبر التحليل باستخدام النسب من أسهل طرق قياس الأداء، وفي غالب الأحيان يجب أن تحسب العديد من النسب لرصد مختلف أبعاد الأداء عبر عدة مؤسسات تمويل أصغر، أو مؤسسة واحدة على فترات مختلفة. لكن، ينتج عن استخدام نسب متعددة نتائج مختلفة تشوش عملية مقارنة تحليل الأداء. وعلى هذا الأساس، سيتم الاعتماد على أسلوب تحليل مغلف البيانات الذي يعتبر من أحدث أساليب تقييم الأداء.

ب- أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis: DEA)

(DEA: يمكن تعريفه بأنه: "أداة تستند إلى البرمجة الخطية في قياس الكفاءة النسبية لمجموعة من وحدات اتخاذ القرار (DMUs) القابلة لمقارنة فيما بينها، أي الوحدات التي تشتغل بشكل متجانس، وتستخدم نفس المدخلات وتنتج نفس المخرجات مع الاختلاف في الكميات بطبيعة الحال" (□□). ويعود سبب تسمية هذا الأسلوب بهذا الاسم إلى أن DMUs ذات الكفاءة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات غير الكفاءة (□□).

تجدر الإشارة إلى أن أسلوب DEA ينظر إلى الوحدات غير الكفاءة عبر الحدود الكفاءة من خلال توجيهين أساسيين هما التوجه الإدخالي بتخفيض مستويات المدخلات قدر الإمكان مع الإبقاء على مستويات المخرجات الحالية والتوجه الإخراجي بتعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات المدخلات الحالية^(□□).

وتتعدد النماذج التطبيقية لأسلوب DEA وأهمها:

• نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR): مشتق من أول حرف من أسماء الباحثين الذين طوروه وهم: Charnes، Cooper وRhodes، ويعرف هذا النموذج الكفاءة على أنها مجموع مرجح للمدخلات، حيث يتم حساب هيكل الترجيح عن طريق برمجة رياضية تفترض ثبات عوائد الحجم (CRS) بمعنى أن حجم المخرجات يتغير بصفة متناسبة مع تغير المدخلات^(□□).

• نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC): قام Charnes، Banker وCooper بتعديل نموذج CCR للأخذ في الحسبان التغير في عوائد الحجم (VRS). وفي هذه الحالة، يؤدي التغير في حجم المدخلات إلى تغير غير متكافئ في حجم المخرجات^(□□)، فيكون الحد الكفاء بذلك محدب وليس خط مستقيم.

يتمتع أسلوب DEA بعدة مزايا يمكن إيضاح بعضها فيما يلي^{□□}:

- عدم الحاجة لوضع صيغة رياضية للدالة التي تربط بين المتغيرات التابعة (المخرجات) والمتغيرات المستقلة (المدخلات)؛

- يجمع هذا الأسلوب في قياسه للكفاءة بين الكفاءة الداخلية بشقيها الكمي والنوعي والكفاءة الخارجية، حيث يمكن للأسلوب التعامل مع المتغيرات الوصفية التي يصعب قياسها؛

- إن الأوزان الترجيحية للمدخلات و المخرجات غير معروفة أو محددة مسبقا و ليست واحدة بالنسبة لجميع الوحدات، بل تحسب ضمن عملية التقدير لكي تناسب و توافق

- الوحدة الخاصة بها. لا شك أن هذه الخاصية المتميزة لأسلوب DEA تكسبه الموضوعية خاصة في تقدير وتحديد التحسينات المطلوبة من الوحدات غير الكفاءة □□؛
- يمكن استخدام مدخلات متعددة ومخرجات متعددة ذات وحدات مختلفة في القياس؛
- يوفر معلومات تفصيلية كثيرة تساعد الإدارة في تحديد مواطن الخلل والضعف في الوحدات التي يتم تقييمها.
- ويرتبط نجاح تطبيق أسلوب DEA والحصول على نتائج صحيحة بتوفر بعض الشروط أهمها □□:
- إيجابية المتغيرات: يتطلب أسلوب DEA بأن تكون المدخلات والمخرجات موجبة (أكبر من الصفر)؛
- العلاقة الطردية بين المتغيرات: يتطلب DEA بأن تكون العلاقة بين المدخلات والمخرجات طردية، بمعنى أن زيادة المدخلات يترتب عنها زيادة في المخرجات؛
- تجانس وحدات اتخاذ القرار: يجب أن يكون هنا تجانس نسبي بين وحدات اتخاذ القرار، بمعنى أن كل الوحدات المدرجة في التقييم لديها نفس المدخلات ونفس المخرجات ويقيم موجبة.
- محددات عينة الدراسة: لا بد من مراعاة إحدى القواعد التالية، وإلا سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفاءة وغير الكفاءة □□:
- القاعدة الأولى: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات، وإلا سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفاءة و الوحدات غير الكفاءة:

$$S_S \geq I \times O$$

حيث: S_S : وحدات اتخاذ القرار، I : المدخلات، O : المخرجات.

- القاعدة الثانية: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من ثلاثة أضعاف المدخلات مع المخرجات:

$$S_s \geq 3 (I+O)$$

- القاعدة الثالثة: تسمى قاعدة الثلث، حيث يتم التأكد من جودة النموذج في النتائج المحصلة (بعكس القاعدتين الأوليتين حيث التأكد من جودة النموذج قبل إجراء التقييم)، بحيث لا يجب أن يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة الكاملة (100%) ثلث العينة المدروسة:

$$DMU \ 100\% \ Efficientes \geq \frac{1}{3} \times S_s$$

2- وضعية الأداءين المالي والاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر العربية

أ- عينة الدراسة ومتغيراتها:

- عينة الدراسة:

تم جمع المعلومات حول مؤسسات التمويل الأصغر العربية عن طريق سوق MIX، ويقدر عدد مؤسسات التمويل الأصغر العربية التي ترفع تقاريرها إليها بـ 113 مؤسسة. وقد تم اعتماد سنة 2012 كسنة للدراسة، باعتبارها آخر سنة توفرت فيها المعطيات، وقد تم استبعاد 93 مؤسسة تمويل أصغر من الدراسة لعدم توفر المعلومات خلال سنة الدراسة، أو عدم اكتمالها. وعليه، تتكون عينة الدراسة من عشرين مؤسسة تمويل أصغر عربية موزعة على سبعة بلدان عربية (مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، تونس واليمن) متوسطة الدخل، مما يضيف على العينة نوعاً من التجانس. وتختلف مؤسسات العينة من حيث شكلها القانوني بين منظمة غير حكومية، بنك متخصص، مؤسسة مالية غير بنكية، وأخرى.

ويعرض الجدول التالي تفاصيل العينة:

الجدول رقم 1 : تقديم عينة الدراسة خلال سنة 2012

مؤسسات التمويل الأصغر العربية		البلدان
اسمها، اختصارها وشكلها القانوني	عددها	
الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات " Lead foundation"(ONG) ، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية "CEOSS" (ONG) ، جمعية رجال أعمال الاسكندرية "ABA"(ONG) ، جمعية رجال أعمال الدهليقية لتنمية المجتمع "DBACD"(ONG) ، مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر(ONG)	5	مصر
منظمة البشائر العراقية(ONG) ، منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة(ONG)	2	العراق
البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة (IFNB) ، الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم" (IFNB) ، شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة "VitasJor" (ONG) ، صندوق المرأة "MFW" (IFNB) ، وكالة الأونروا للتمويل الأصغر بالأردن "UNRWA-jor" (أخرى)	5	الأردن
الجمعية اللبنانية للتنمية "المجموعة" (ONG)	1	لبنان
الجمعية المغربية تضامن بلا حدود(ONG) ، جمعية الأمانة لانعاش المقاولات الصغرى (ONG) ، جمعية التوفيق للتمويل الأصغر (ONG) ، جمعية إنماء لدعم المقاوله الصغرى(ONG) ، مؤسسة التنمية والشراكة المحلية "FONDEP" (ONG)	5	المغرب
اندا العالم العربي (ONG)	1	تونس
بنك الأمل للتمويل الأصغر(بنك متخصص)	1	اليمن

^(*) تشير الكلمات ما بين قوسين إلى الشكل القانوني لمؤسسة التمويل الأصغر.

المصدر: من إعداد الباحثة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية مؤسسات العينة منظمات غير حكومية، ويعكس ذلك الشكل القانوني السائد لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية.

• متغيرات الدراسة(المدخلات والمخرجات):

يعتبر التأكد من جودة النموذج قبل إجراء التقييم من الجوانب المهمة التي يجب مراعاتها عند تطبيق أسلوب DEA ، ويتحقق ذلك بمراعاة التوازن بين العدد الإجمالي للمدخلات والمخرجات من جهة وعدد الوحدات الداخلة في التقييم من جهة أخرى. وكما سبق الذكر، يتطلب هذا التوازن أن يكون عدد DMUs أكبر من ثلاثة أضعاف العدد الإجمالي للمدخلات والمخرجات، وقد توفر في هذه الدراسة عامل التوازن المطلوب، حيث تم اعتماد عشرون مؤسسة تمويل أصغر، أما العدد الإجمالي للمدخلات والمخرجات فهو أربعة(مدخلين ومخرجين).

ويعتبر الاختيار الأمثل لمجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات مرتكزا مهما في تطبيق أسلوب DEA لأن ذلك يؤثر على النتائج، وقد اختلف الباحثون في تحديد المدخلات والمخرجات في المؤسسات المالية بصفة عامة، وفي مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة من دراسة لأخرى، إلا أن ذلك يرتبط في جميع الأحوال بمقاربتين أساسيتين، تُعرف الأولى بمقاربة الوساطة، وفي إطارها تقوم المؤسسة المالية بتلقي الودائع ومنح القروض لغرض تحقيق الأرباح، فتعتبر الودائع مدخلات والقروض مخرجات، وتُعرف الثانية بمقاربة الانتاج، وفي إطارها تستخدم المؤسسة المالية مواردها (العمل ورأس المال) لإجراء معاملات مالية (أنشطة الادخار والائتمان)، فيعتبر الموظفون والأصول مدخلات، في حين تعتبر الودائع والقروض مخرجات. وعليه، تتوقف تحديد المدخلات والمخرجات على مهمة مؤسسة التمويل الأصغر، فالادخار يعتبر مدخلا في الحالة الأولى، بينما يعتبر مخرجا في الحالة الثانية(□□).

نظرا لكون معظم مؤسسات التمويل الأصغر العربية منظمات غير حكومية، لا يسمح لها بتعبئة الودائع، فالمقاربة المناسبة في الدراسة هي مقارنة الإنتاج. من هذا المنطلق، وبأخذ ازدواجية أهداف مؤسسات التمويل الأصغر بعين الاعتبار، فقد تم تحديد المدخلات والمخرجات كما يلي:

- تتكون المدخلات من مكونين أساسيين هما: العمل ممثلاً بعدد الموظفين، ورأس المال ممثلاً بإجمالي الأصول؛

- وبالمثل، تتكون المخرجات من مكونين يعكسان الأداءين المالي والاجتماعي، حيث سيتم الاعتماد على حجم العائد على الأصول الذي يعتبر من أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية. وفي ظل غياب مؤشرات حول الأداء الاجتماعي فإنه سيتم الاعتماد على اتساع وعمق الوصول كما يلي:

مؤشر الأداء الاجتماعي = عدد المقترضين X نسبة النساء

حيث يعكس عدد المقترضين قدرة مؤسسة التمويل الأصغر على استخدام مواردها لخدمة أكبر عدد ممكن من الزبائن، في حين أن اختيار نسبة النساء المقترضات تعكس عمق الوصول.

ويلخص الجدول التالي مدخلات ومخرجات الدراسة:

الجدول رقم 2: عرض مدخلات ومخرجات عينة الدراسة

المخرجات		المدخلات		اسم مؤسسة التمويل الأصغر
العائد على الأصول	عدد المقترضات	اجمالي الأصول	عدد الموظفين	
2135035	30232	23513603	192	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
2423453	17838	33426933	233	الجمعية اللبنانية للتنمية - المجموعة
2602493	119030	36758376	850	الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات
29645	9808	8719031	170	الجمعية المغربية تضامن بلا حدود
1785100	60235	33681131	288	الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم"
782611	30708	11492079	140	الهيئة القبطية الإنجيلية

				للخدمات الاجتماعية
2305025	142601	95248983	1013	اندا العالم العربي
4166569	15633	31280551	186	بنك الأمل للتمويل الأصغر
7111938	124872	257678903	2122	جمعية الأمانة لانعاش المقاولات الصغرى
8593417	126476	223786906	1676	جمعية التوفيق للتمويل الأصغر
36698	2723	2889623	67	جمعية إنماء لدعم المقاولات الصغرى
8160078	124779	87460638	1202	جمعية رجال أعمال الاسكندرية
4291853	59389	38014645	658	جمعية رجال أعمال الدهلقية لتنمية المجتمع
1526008	12295	28051621	182	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة
1514606	78569	38736732	394	صندوق المرأة
978871	1449	10768661	48	منظمة البشائر العراقية
5662458	2822	44065823	149	منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة
1543900	40823	15271020	311	مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر
2790669	73609	100383789	951	مؤسسة التنمية والشراكة المحلية
436934	3538	9863074	107	وكالة الأونروا للتمويل الأصغر بالأردن

(*) تم الأخذ بنسبة المقترضات لسنة 2011 نظرا لعدم توفر معلومات حولها سنة

2012.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ميكس ماركت

www.mixmarket.org

الجدول رقم 3: ملخص إحصائي لمدخلات ومخرجات الدراسة

العائد على الأصول	عدد المقترضات	اجمالي الأصول	عدد الموظفين	
8593417	142601	257678903	2122	أكبر قيمة
29645	1449	2889623	48	أقل قيمة
2943868,05	53871,45	56554606,1	546,95	الوسط الحسابي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2010.

يلاحظ من خلال العرض الإحصائي أن مدخلات ومخرجات العينة غير متجانسة، إذ توجد فروقات كبيرة بين أكبر القيم وأدناها. و لاختبار مدى حسن اختيار المدخلات والمخرجات، قمنا بحساب معاملات الارتباط وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 4: معاملات الارتباط بين مدخلات ومخرجات الدراسة

العائد على الأصول	عدد المقترضات	المدخلات والمخرجات
0,76	0,87	عدد الموظفين
0,77	0,71	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2010.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه يوجد ارتباط طردي قوي بين المدخلات والمخرجات، مما يعني وجود علاقة واضحة بين المدخلات والمخرجات، فكل زيادة في عدد الموظفين و إجمالي الأصول ستؤدي إلى تطور (تحسن) في الأداءين الاجتماعي والمالي، بما يضمن تمثيل كفاءة كل مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر تمثيلا صحيحا.

ب- تحديد عوائد الحجم وتوجه النموذج:

بالنسبة لعوائد الحجم، سيتم تقدير كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر العربية بتطبيق النموذجي CCR و BCC. أما بالنسبة للتوجه، فسيتم الاعتماد على التوجه الإدخالي، وذلك بالاستناد على ثلاث حجج هي: اعتماد الباحثين الذين استخدموا أسلوب DEA لقياس أداء مؤسسات التمويل الأصغر على التوجه الإدخالي، يتم اختيار التوجه على أساس كميات المدخلات والمخرجات التي يمكن للمسيرين أن يتحكموا فيها، فالتوجه الإدخالي يمكن من التحكم بالمدخلات التي تمثل تكلفة بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر، وهذا اختيار منطقي إذا ما تم مقارنته بالمخرجات التي لا يمكن التحكم فيها^(□□)، وأخيراً، إن اختيار التوجه له تأثير بسيط على درجات الكفاءة وبالتالي على ترتيب (DMU_s)^(□□)، ويعطي التوجهين الإدخالي والإخراجي نفس النتائج تحت افتراض ثبات عوائد الحجم، أي نموذجي CCR-I و CCR-O لهما نفس نتائج الكفاءة.

ج- تحليل وتفسير النتائج:

بعد تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة الدراسة، بالاعتماد على برنامج DEA Frontier⁽³¹⁾ للأستاذ Joe Zhu، وباستخدام نموذج CCR-I ثم نموذج BCC-I، تمّ التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم 5، والتي تمّ تجميعها من جداول درجات الكفاءة للنموذجين:

الجدول رقم 5 : نتائج تحليل مغلف البيانات المتعلقة بدرجات الكفاءة

وفق I-CCR و I-BCC

درجات الكفاءة			اسم مؤسسة التمويل الأصغر
الكفاءة الحجمية	BCC-I	CCR-I	
0,97	0,94	0,91	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
0,97	0,62	0,60	الجمعية اللبنانية للتنمية-المجموعة
1,00	1,00	1,00	الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات
0,64	0,58	0,37	الجمعية المغربية تضامن بلا حدود
0,97	1,00	0,97	الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة "تمويلكم"
1,00	1,00	1,00	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
0,64	1,00	0,64	اندا العالم العربي
1,00	1,00	1,00	بنك الأمل للتمويل الأصغر
0,57	0,54	0,31	جمعية الأمانة لانعاش المقاولات الصغرى
0,42	1,00	0,42	جمعية التوفيق للتمويل الأصغر
0,29	1,00	0,29	جمعية إنماء لدعم المقاوله الصغرى
0,82	1,00	0,82	جمعية رجال أعمال الاسكندرية
0,97	1,00	0,97	جمعية رجال أعمال الدهلقية لتنمية المجتمع
0,89	0,54	0,48	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة
0,91	1,00	0,91	صندوق المرأة
0,70	1,00	0,70	منظمة البشائر العراقية
1,00	1,00	1,00	منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة
1,00	1,00	1,00	مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر
0,81	0,47	0,38	مؤسسة التنمية والشراكة المحلية
0,56	0,62	0,35	وكالة الأونروا للتمويل الأصغر بالأردن

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Free Version DEAFrontier

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك خمسة مؤسسات تمويل أصغر عربية قد حققت درجة كفاءة تساوي الواحد وفق نموذج CCR-I، وهي: Lead CEOS foundation، بنك الأمل، الثقة، التضامن. وبالتالي فهي تشكل الحدود الكفاءة لعينة الدراسة، بينما بقية المؤسسات، والتي حققت درجات كفاءة أقل من الواحد، فهي تقع دون الحدود الكفاءة، وذلك بحسب درجة كفاءة كل منها. وبالنسبة لنتائج نموذج BCC-I، فتظهر أن عدد مؤسسات التمويل الأصغر الكفاءة بلغ ثلاثة عشرة مؤسسة.

ولغرض تحديد مصادر عدم الكفاءة في الوحدات غير الكفاءة، نقوم بالمقارنة بين نمودجي CCR-I و BCC-I، ويمكن التمييز بين ثلاث حالات وهي:

- مؤسسات التمويل الأصغر التي تساوي كفاءتها في كلا النموذجين الواحد، مما يعني قدرتها على التوفيق بين الأداءين المالي والاجتماعي، وهي: Lead CEOS foundation، بنك الأمل، الثقة والتضامن، وهي تعمل بأقصى حجم موزون للإنتاج؛

- مؤسسات التمويل الأصغر التي تقل كفاءتها وفق نموذج CCR-I عن الواحد، بينما تساوي كفاءتها حسب نموذج BCC-I الواحد، وبالتالي كفاءتها الحجمية أقل من الواحد وهي: تمويلكم، انداء، التوفيق، إنماء، ABA، DBACD، MFW والبشائر، فالعمليات تعمل بصورة جيدة، ولكن سبب عدم الكفاءة ناتج عن سوء الأحوال المحيطة بالمؤسسة؛

- أما مؤسسات التمويل الأصغر التي تقل كفاءتها في كلا النموذجين عن الواحد وهي: الوطني، المجموعة، تضامن بلا حدود، الأمانة، VitasJor، FONDEP و UNRWA-Jor، فعدم الكفاءة فيها ناتج عن عدم كفاءة

الخاتمة:

لقد فشل الجدل بين الرفاهيين والمؤسساتيين فلم ينتصر أي منهما على الآخر، وإنما تم الاعتراف ببديل ثالث أكثر قوة يكمن في وجود درجة كبيرة من التوافق بين الأداءين المالي والاجتماعي، وهو ما أثبتته ثلاثة عشرة مؤسسة تمويل أصغر عربية من أصل عشرين مؤسسة في ظل توفر ظروف محيطية جيدة. ورغم ذلك لا تزال سبع مؤسسات لا توفيق بين الأداءين المالي والاجتماعي.

تبدو الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي وكأنها تحد كبير، إلا أن كل ما تحتاجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية هو القيام بتغيير بسيط في الاتجاه، والرجوع إلى القواعد الأساسية أي رسالتها وزبائنها. فلا يوجد طريق صحيح واحد للموازنة بين الأداءين الاجتماعي والمالي، فما على مؤسسة التمويل الأصغر سوى دراسة السياق الأنسب الخاص بها: الرسالة، الاستراتيجية، خطة العمل، الموارد المتاحة، ثقافة الشركات وسياق البلد.

الهوامش والمراجع:

⁽¹⁾ يقصد بالتمويل الأصغر تقديم منتجات مالية صغيرة الحجم تشمل أساسا الائتمان، الادخار، التأمين وتحويل الأموال إلى الفقراء ومنخفضي الدخل النشطين اقتصاديا والمستبعدين من الأنظمة المالية التقليدية.

⁽²⁾ De Briey V.,(Mars 2005): Plein de feu sur la microfinance , Regards Economiques (N° 28), p. 6.

⁽³⁾ ماركو إلبا، (2006): التمويل متناهي الصغر: نصوص و حالات دراسية، ترجمة فادي قطان، تورينو، إيطاليا، ص 17.

⁽⁴⁾ Adair P. et Berguiga I., (2012) : Les facteurs déterminants de la performance sociale et de la performance financière des institutions de microfinance dans la région MENA : une analyse en coupe instantanée, **Région et Développement** (N° 32), p. 93.

⁽⁵⁾ Nzongang J., Piot-Lepetit I. et Kamdem D., (2012) : La mesure de l'efficacité financière et sociale des institutions de microfinance du réseau MC² au Cameroun, Mondes en Développement (Vol. 4, N°160), p. 102.

⁽⁶⁾ Nzongang J., Piot-Lepetit I. et Kamdem D., op. cit, p. 102.

- (7) ماركو إلبا، المصدر سبق ذكره، ص 16.
- (8) Woller G., Dunford C. and Worth W., (1999): Where to microfinance, International Journal of Economic Development (Vol. 1, N°1), p.p. 40.
- (9) Berguiga I., (Avril 2008) :Performance sociale versus performance financière des institutions de microfinance, Revue Economie et Management (N° 7). <http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue07/Im%E8ne%20BERGUIGA%20.pdf>. Consulté le : 15/07/2014.
- (10) Adair P. et Berguiga I., op.cit., p.93.
- (11) Berguiga I., op.cit.
- (12) Woller G. M., Dunford C. and Worth W., op.cit., p. 35.
- (13) Christine N. et Ayi A., (2009) : L'autosuffisance des institutions de microfinance est-elle une nécessité? » Contributions à un débat clef de l'économie financière, **Humanisme et Entreprise** (Vol. 2, N° 292), p. 72.
- (14) راشيل روك، ماريا أوتيرو وسونيا سالتزمان، (1998): مبادئ وتطبيقات حوكمة التمويل الأصغر، أكسيون انترناشيونال، ص12. <http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-principles-and-practices-in-governing-of-microcredit-24587.pdf> تاريخ الاطلاع: 2012/01/30.
- (15) راشيل روك، ماريا أوتيرو وسونيا سالتزمان، المصدر سبق ذكره.
- (16) الشيخ الداوي، (2010/2009): تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، (عدد 7)، ص 218.
- (17) Sinha F., Beyond ethical financial services- developing a seal of excellence for poverty outreach and transformation in microfinance, in Daley S. and Awimbo A. (édit.), (2011): New Pathways Out of Poverty, Kumarian Press: Verginia, USA, p. 17.
- (18) مهدي عطية موحي الجبوري، (2007): مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي- دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرفادين و المصرف التجاري للعام 2002، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية و التطبيقية، (المجلد 14، العدد 1)، ص 252.
- (19) عبد الله بن سليمان العزاز، (أبريل 2000): استخدام تحليل نظريف البيانات في إدارة الأداء، البحوث المحاسبية (المجلد 4، العدد 1)، ص 12.

- (20) خالد بن منصور الشعبي، (2004): استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، (المجلد 2، العدد 2)، ص 316.
- (21) محمد الجموعي قريشي والحاج عرابية، (2012): قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، مجلة الباحث، (العدد 11)، ص 14-16.
- (22) وليد عبد موله، (يونيو 2011): كفاءة البنوك العربية، جسر التنمية (العدد 104)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.
- (23) وليد عبد موله، المصدر سبق ذكره، ص 5.
- (24) محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، (يناير 2009): قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، (المجلد 1، العدد 1)، ص 254-255.
- (25) محمد الجموعي قريشي والحاج عرابية، (2012): قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، مجلة الباحث، (العدد 11)، ص 14.
- (26) Khalid ShahoothKhalaf Al-Delaimi and Ahmed Hussein Bttall,(2006): Using Data Envelopment Analysis To Measure Cost Efficiency With An Application On Islamic Banks, **Scientific Journal Of Administrative Development** (Vol. 4), p. 143.
- (27) مدني بن شهرة، رزين عكاشة وعبد الكريم منصور، (2010): قياس كفاءة المؤسسات في تطبيق نظام الجودة الشاملة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، المنتدى الوطني لإدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة المنعقد يومي 13 و 14 ديسمبر 2010، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة.
- (28) Ben Soltane B., (2008), Ben Soltane B., (2008b) : Efficiency of Microfinance Institutions in the Mediterranean: An Application of DEA, **Transition Studies Review** (Vol. 15, N°2)., p. 348.
- (29) خالد بن منصور الشعبي، المصدر سبق ذكره، ص 322.
- (30) Ben Soltane B., op.cit, p. 349.
- (31) www.deafontier.net